السفير العربي
جريدة لبنان في الوطن العربي وجريدة الوطن العربي في لبنان
15

1
عن مآل معركة صنعاء واحتمالاتها: تداعيات الصدام العنيف في العاصمة المختلَطة والمتنوعة. وموقع جديد من فلسطين: «العساس». وعن «مزاح» الذكور في السعودية: هيئة المحتسبين. وقصة مصورة: في الأقفاص.
2
أزمة السكن في الجزائر: من العشوائيات إلى الغيتوهات؟ تطهير طبقي ومضاربات. الأرامل في سوريا: ما لم تقله الحرب لكم.. وهو مشترك بغض النظر عن السياسة. وفي «بيتونة»: عندما قرر سيادته.
3
سوريا كنوستالجيا لعناوين في ذاكرتنا: نص مؤثر. و«بألف كلمة» أطفال فلسطين والأمل. وفي مدونات: حال مصر. وعلى الموقع: موريتانيا ترفع أسعار المحروقات، و«المفكرة القانونية» عن ليبيا والمغرب.
4

AS-SAFIR Arabic political daily - Thursday February 25, 2016 N° 13302
الخميس 25 شباط 2016 – الموافق 16 جمادى الأولى 1437 هـ – العدد 13302

عراق الريع المُفقِر والمُفقَر

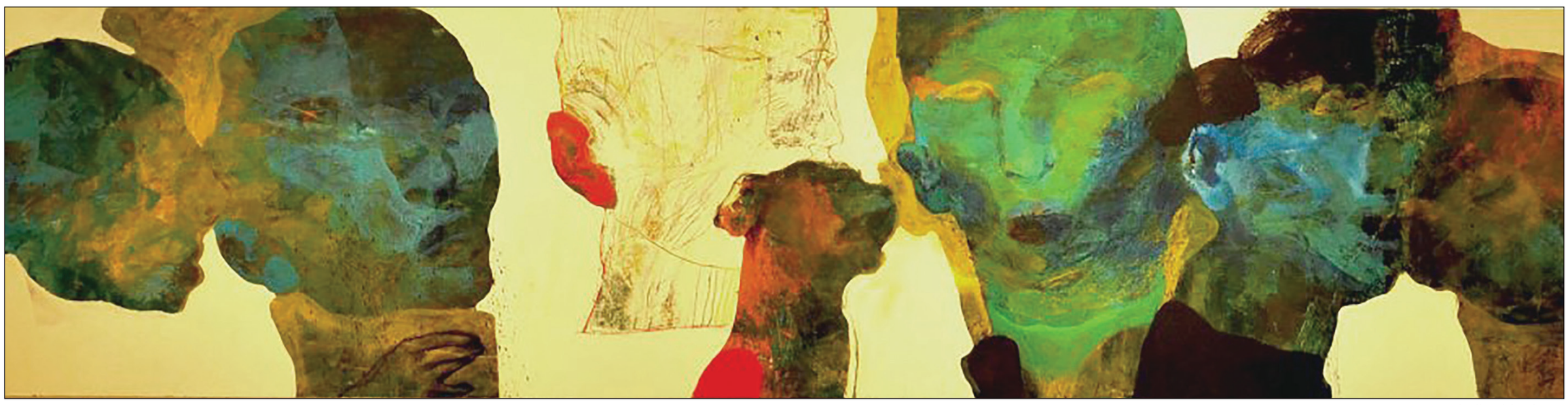

سيروان باران ـ العراق

عاد النفط في العام المنصرم يلعب دوراً أساسياً في الحياة الوطنية العراقية، فحضر كموجة من القلق في عموم المواقف والاصطفافات على مستويي المجتمع والجماعة الحاكمة. ذكّر ذلك بحالة الصراع بين حيّزي الدولة والمجتمع المساواتي التقليدي، وهو الصراع الذي فَرَض على الإطار الحاكم على مر الزمان لجوءاً إجبارياً صوب الاستقلال عن المجتمع الأسفل، عبر توسيع مجال الريع التجاري ــ الزراعي، ما جعل الأفق الإمبراطوري ثابتة لا غنى عنها لتأمين الفيوض التجارية اللازمة وتخفيف حاجة الإطار الحاكم للريع الزراعي الداخلي صعب الاستحلاب من مجتمع محارب متضامن مساواتي لا ينتج سلطات منفصلة عنه ويرفضها لأسباب بنيوية وتكوينية. هذه الخاصية ميزت الكيان العراقي تاريخياً، وهو ظل في حال اختلالها ينحدر إلى الفوضى والخراب، أو ما يمكن تسميته دورات «الانقطاع الحضاري» والتي انتهى آخرها (سقوط بغداد بيد هولاكو في 1258) في القرن السابع عشر، يوم بدأت ملامح التشكل الوطني الحديث تظهر مع قيام أولى الاتحادات القبلية في جنوب البلاد («اتحاد قبائل المنتفك»).

الطور الاول: إلغاء مشاعية الأرض الزراعية

هذه الخاصية غابت، ولم تدخل في اعتبارات أي من الاقتصاديين العراقيين المعاصرين، وبالذات منهم المختصين بقضايا النفط ومتابعة دوره في الاقتصاد الوطني. فقد غلب تصور مسبق افترض قسراً وجود الطبقات والوحدة المجتمعية الكيانية، وأخضعها لقوانين جاهزة وذهنية عن الدولة، الأمر الذي منع مجال البحث والجهات المعنية والمجتمع، من التعرف على جوانب خطيرة مارستها النخب الحاكمة لصالح تكريس سلطاتها والحفاظ عليها.. مدعية حرصها على تحقيق الاستقلال الاقتصادي والتنمية، ناهيك عن عدالة التوزيع. وهو حال معظم الدول الحديثة أو تلك التي رفعت شعارات الوطنية. ففي العراق على سبيل المثال، لعب الريع النفطي، على عكس المطلوب، دوراً في تدمير البنية التاريخية الزراعية، وأفقر البلاد بتحطيمه عن عمد وسبق إصرار حيز الإنتاج الرئيسي، لا بل الوحيد الصالح لان يكون مرتكَزاً لما بعده. والأهم أن هذه السيرورة ظلت ثابتة ومعتمدة كمذهب حكم تتناوب عليه جميع الحكومات، بغض النظر عن توجهاتها، «تقدمية» كانت أو «رجعية»، كما كانت تسمّى أو تسمّي نفسها. ومع بعض اختلافات في الأساليب بين فترة ما قبل الريع النفطي وما بعده، فإن فئة الحاكمين ظلت مصرّة على تدمير المجتمع الزراعي المنتج كسياسة ثابتة. وتُظهر متابعة خط سير تلك السياسة ميلها المطرد إلى التكامل وصولاً لصيغتها الأعلى والأكثر شمولاً وفعالية، كما هو الحال مع صعود البعث و «الصدامية» إلى السلطة (1968/2003).

خلال فترة الدولة الحديثة الأولى (1921/1958) ومباشرة بعد تأسيسها، اعتمد كسياسة ثابتة وحيوية لوجود الدولة الناشئة مبدأ خلخلة وتخريب علاقات الملكية في الريف العراقي المنتِج، أي أرض السواد الممتدة من بغداد إلى البصرة، فوضع «قانون التسوية» لسنة 1932 الذي حوّل المشايخ المشاعيين إلى ملاك إقطاعيين نهّابين للأرض (المشاع تاريخيا)، ليلحقوا بالحكم كركيزة اجتماعية له في مناطقهم. هذا الانقلاب القسري العنيف في العلاقات الإنتاجية، حظي بالأصل بدعم سلطات الاحتلال الإنكليزية واستجر ردة فعل عنيفة وشاملة مضادة له. ولأن سكان الريف وقتها كانوا يشكلون النسبة الأكبر من السكان، أو ما يزيد على 80 في المئة منهم، فقد تحولت عملية السخط والرفض حينها إلى حركة شعبية كاسحة، سمحت بتغلغل الأحزاب الإيديولوجية الوليدة والأكثر جذرية، واتساع قاعدتها ونفوذها بسرعة ملفتة، فاكتسحت المدن والعاصمة. ومع نهاية أربعينات القرن الفائت، تكررت تباعاً الانتفاضات الشعبية العارمة (في 1948/ 1952 /1956) ورافقتها عشرات الإضرابات العمالية والعصيانات الفلاحية المسلحة.

على وقع ذلك، ظهرت بعد ذلك فجأة خطوات «تنموية» شكلية، عرفت وقتها ــ وبسبب عدم ظهور تعبير التنمية بعد ــ بسياسة «الإعمار». ففي عام 1950 أصدرت الحكومة قانوناً خصصت بموجبه 70 في المئة من عائدات النفط لمشاريع الإعمار، تاركة 30 في المئة للميزانية العامة. ومع أن «مجلس الإعمار» الذي أنشئ في حينه، اعتبر من قبيل الرضوخ لضغط الحركة الشعبية ومطالبها، إلا أنه كرس على مستوى الأداء والإنجاز، نمط سياسة «اللا–إنتاجية»، والتركيز خصوصاً على المشاريع الإنشائية، مع مواصلة إدخال عوائد النفط في الميزانية العامة وزيادتها، وإتباع طريق قتل الزراعة. فقد غابت عن عمل «المجلس» أية خطة تنموية مدروسة.. وسرعان ما تبيّنت المبالغة في الإعلان الأول عن نسب حصة الإعمار من الميزانية العامة. وفي الفترة ما بين أول الخمسينات وعام 1961، أصبحت واردات الدولة من عوائد النفط تساوي أربعة أخماس مجموع الواردات، وهو ما تُفصح عنه الإحصاءات لتلك السنوات على التوالي.

الطور الثاني: صدّام حسين

أسس ذلك لاحقاً لخيار التوظيف الأقصى، أو إخراج العاملين من المجال الإنتاجي نحو الوظيفة، أصبح كمَيل معتمد لتحوير البنية التاريخية الاجتماعية، بغرض إخضاعها وإطفاء مصدر المعارضة والرفض التاريخي المتأتي من بنية زراعية طابعها مساواتي ظلت ترفض الاندراج تحت سطوة سلطات مركبة فوقها.

ومع أنّ البعثية «الصدامية» التي طبعت الطور الثاني من عمر الدولة الحديثة (1968/2003) تمثل كمال مشروع الدولة «الحديثة» العراقية، والتجسيد الأقصى لأغراضها المحركة، إلا أن ملامحها لم تكن غائبة قبل عام 1968. فالميل الى التبذير غير المنتج والتقليص المتعمد لدور الزراعة في الاقتصاد، وتضخيم مجال الوظيفة المطرد، كانت الملامح الأبرز لتوجهات الدولة أصلًا. فقد أنفقت الدولة مليار دينار عراقي من عائدات البترول في الفترة بين 1950 و1963 في غير الوجه المنتج، كما زادت رواتب الموظفين من 53 مليون دينار عام 1960 الى 73 مليون دينار عام 1961، بينما تردى موقع الزراعة في الناتج الوطني من 40 في المئة عام 1950 إلى 30 في المئة عام 1953 وإلى 19 في المئة عام 1961. والفارق بين اللحظتين، أن الأخيرة وُفرت عن طريق الحزب العقائدي، والنواة القرابية، والريع النفطي عناصر نظام ثابت شمولي مستقر، الأمر الذي لم يتوفر لما قبله.

قبل ذلك، وخلال حوالي أربع سنوات بعد أزمة الطاقة (1973) وتعاظم عوائد النفط، كانت «الصدّامية» قد عرفت لحظة استثنائية من الوفرة، مكنتها مع الحزب العقائدي وتغول أجهزة القمع الأمنية، من استكمال عملية الاجهاز على الخاصيات البنيوية، فأنهت دور الزراعة ومجتمعها، من دون تحول إلى الاقتصاد المنتج. ومع أنها استخدمت الوفرة الريعية في التنمية، لكن ذلك على الرغم من إلحاح العقيدة التنموية في حينه، قد حُرف باتجاه تحاشي الصناعة الثقيلة، مع إلحاق اليد العاملة بالدولة، فتمّت في خطوة صارخة الدلالة نزع صفة «الطبقة» من العمال بتحويلهم إلى «مستخدمين» ملحقين بالملاك البيروقراطي الوظيفي للدولة، الموظف الأكبر الذي صار رب عمل لملايين من السكان، عدا منتسبي القوات المسلحة في جيش تعدى قوامه المليون في الثمانينات، خلال الحرب مع إيران.

ولم يخرج سلوك «الصدامية» عن الأغراض والدوافع ذاتها حتى أيام الحصار (1991/ 2003) فإعالة المجتمع بـ «بالبطاقة التموينية»، والهرب من إطلاق حملة وطنية للإنتاج، مع حصر عملية إعادة الإعمار مما تهدم في الحرب الأولى 1991 في إعادة بناء الجسور والمباني، واعتماد «تهريب النفط» كمورد للدولة.. كان من قبيل تأكيد نهج ثابت أقصى ما يهمّه ويؤرقه احتمال عودة حضور المجتمع في العملية الإنتاجية، تحاشياً لمترتباتها السياسية. وكانت البعثية «الصدّامية» قبل ذلك قد أفقرت ذاتها والاقتصاد الوطني، ففقدت ما كان فائضا لديها من عوائد النفط وكل ما دخل العراق من تلك العوائد من الثلاثينات حتى 1988، يوم انتهاء الحرب مع إيران ابتدأت عام 1980، ليصبح ذلك الإفقار سبباً ليقظة نزعة الإمبراطورية التاريخية، ولو بطبعة كاريكاتورية، تحت هاجس الخوف من تغيّر التوازنات بين الحكم والمجتمع، ما كان وراء خطوة احتلال الكويت ودخول العراق مساراً آخر.

.. واليوم؟

هذا النمط من السلوك المُفقِر للبنية التاريخية المنتجة وللاقتصاد الوطني، والمعرّض لان يُفقِر بفعلَ دوافع طاغية على مسلك جماعات الحكم، يعلّمنا بأن الأصل الغالب في إدعاء الحداثة أو «الوطنية» كان يغلّف نوازع خاصة وضيقة لأهل السلطة والحكم، وأن هذه النوازع تقف فوق أي اعتبار للمصلحة العليا والعامة. وهو ما يتكرر في العراق اليوم في ظروف أخرى، ومع جماعات سائدة ليست تحديثية هذه المرة، بينما مكانة الريع النفطي على مشارف التغير مع فقدان الجهات الحاكمة العنصر المساعد على درء احتمالات تبلور حالة سخط واسعة، باعثها تراجع قدرته على رشوة المجتمع بالوظيفة.

وقد أمكن في الفترة من 2003 وحتى عام 2015، توسيع نطاق التوظيف في الجيش والقوات المسلحة، وإتاحة مسارب التوسيع لمجالات النهب عبر مشاريع غير منتجة، تستفيد منها قطاعات قريبة من دائرة الحكم إبان فترة ارتفاع أسعار النفط. إلا أن احتمال عجز الحكومة عن دفع رواتب الموظفين كما صرح بذلك وزير المالية تحديداً، مع الشروع بتخفيض الرواتب، أصبح بمثابة بداية جديدة، تأتي في أعقاب تحول موارد الدولة خلال السنوات العشر المنصرمة إلى غنيمة يتوزعها المسؤولون الذين أثروا ثراء فاحشاً، متبعين نهجا تقليديا متجددا يمنع أي ميل إنتاجي، بحيث وصل الاقتصاد العراقي إلى الدرجة «صفر» من الإنتاجية، وهو ما يلائم تماما سياسة المحاصصة في النهب، وإبعاد المجتمع عن السياسة الذي يمكن ضمانه عبر تضخيم الشعائر الدينية وتشجيع ممارستها، مع تغذية الانشغالات الطائفية سواء في الممارسة الانتخابية، أو بتأجيج وافتعال النزاعات بين المجموعات والمكونات.

هكذا تعود طبعة أخرى من «الريع المُفقِر/ المُفقَر» العراقي الآن، عبر الإنتاجية صفر والاستيراد المطلق، والمجتمعَ العاطل عن العمل الغارق في الشعائر، بينما تفقد الجهات المهيمنة والحاكمة وسيلة إلحاق المجتمع بالوظيفة، مع التزايد المطرد في عدد السكان، وتراجع أسعار النفط، ما يبشر باحتمال إعادة اصطفاف قوى المجتمع خارج تقليد التوظيف الذي طال أمده وانتهى بخراب متواصل لبنية الاقتصاد العراقي خلال قرابة عشرة عقود، هي تاريخ ما يعرف بـ«التحديث» و «الدولة الحديثة».

عبد الأمير الركابي

كاتب من العراق

وزن البوادي في اقتصاد وسياسة المغرب

زرع الفلاحون المغاربة في تشرين الأوّل/ أكتوبر، ونبت الزرع وعمّ الفرح، ثم تأخر المطر. بقيت الأرض حمراء ولم تنبت حشائش لرعي البقر والغنم. مرت الشهور. بلغت التساقطات 83 ملم حتى بداية شباط/ فبراير الجاري مقابل 223 ملم في المواسم العادية.. بين حين وآخر تهطل أمطار غير منتظمة تليها شمس حارة بشكل غريب. ارتفعت أسعار الأعلاف، لا أسعار الخضر واللحم. صار الفلاح ينفق على بهائمه أكثر مما ينفق على نفسه. صمد مربو الأغنام في وجه الجفاف بشكل أفضل، فمعدة الخروف صغيرة تتحمل الأزمات. الصعوبة الأشد يواجهها مربو البقر المستورَد الذي يأكل كثيراً. في البادية البقرة هي السيد والفلاح هو العبد، بقرة ثمنها ثلاثة آلاف دولار يصعب إشباعها، إذا رضعها عجلها كلها دفعة واحدة يموت، إذا بقي العجل الذي ترك جده في هولندا ثلاث ساعات في شمس هذه الأيام يمرض.. تعبيراً عن تقدير البقر، أعلن رئيس الوزراء عبد الإله بنكيران بفرح أن وزير الفلاحة تمكن من وضع رقم في أذن مليون و800 ألف بقرة. وقد طلب رئيس الوزراء من البرلمانيين التصفيق للوزير أثناء نقل مباشر على التلفزة. فصفقوا بحرارة. بفضل الترقيم يصعب سرقة البقر، وهذه جريمة زادت في السنوات الأخيرة.

لقد صعّبت الجريمة والتغير المناخي حياة البوادي مع تعاقب سنوات من الجفاف. هذا مما يؤثر على المخزون الغذائي للماشية وعلى كل الاقتصاد الوطني. حسب التوقعات، فلا حصاد في الصيف، وهو أهم فصل لأنه يسمح بتجديد المخزون الغذائي. الحصاد يحمي الفقراء من الجوع. ولتقليل الخسائر، أعلنت الحكومة عن إستراتيجية لمكافحة آثار الجفاف: ستساعد الحكومة مربي الماشية، ستبيع لهم الشعير بثمن منخفض. وقد برر رئيس الوزراء هذا الدعم بقوله «نحن نخب المدن حصلنا على نصيبنا وأكثر، بينما سكان البوادي ضاع حقهم لأنهم لا يعرفون الإضراب عن الطعام ولا تنظيم المسيرات».

دائماً ما كان وضع سكان البوادي أسوأ من وضع سكان المدن. اللعنة على من لا مورد له. لا يحتج الفلاحون ولا يتباكون، لقد تعلموا الاعتماد على أنفسهم، حتى أن البطالة في البوادي أقل بكثير من بطالة الحاصلين على الشهادات الجامعية في المدن. واضح أن الفلاحة أرحم بأولادها من المدرسة. بالإضافة لذلك تخفف الهجرة القروية الضغط على اقتصاد الأرياف، وتصير هناك أفواه أقل.

حالياً صارت مواسم الجفاف متقاربة، لكن الفلاح المغربي طوّر تقنياته ونوّع دخله في السنوات العشر الأخيرة. الدليل: في 2015، ارتفعت صادرات الخضار والفواكه المغربية نحو الاتحاد الأوروبي بنسبة 15 في المئة، وتجاوزت 630 مليون يورو. هذا من دون احتساب روسيا التي تستورد الخضار والحوامض من المغرب بعد أن غضبت من تركيا ولله الحمد. النتيجة الجيدة هي أن الآثار الاجتماعية للجفاف في 2016 أخف من تلك التي سبّبها جفاف ثمانينيات القرن الماضي.

برغم هذه الأخبار الطيبة، فالمطر ضرورة اقتصادية ونفسية وسياسية. وكل طرف يتناول الجفاف من زاوية حساباته الخاصة. الزمن الفلاحي يتبع المطر والزمن العلماني يتبع الشمس والزَمَن الديني يتبع الأشهر القمرية. تتعايش هذه الأزمنة في المغرب وتتنافس. لقد برر بنكيران هطول المطر برضى الله وبكون حكومته محظوظة مباركة، واستحضر قول الله في القرآن «وأن لو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماء غدقا».

أما هذا العام، فظهرت بعض العناوين الصحافية محملة بسموم الشماتة، وكأن الجفاف ضرب فيلا بنكيران وليس ملايين الفلاحين المغاربة حتى حزن أقاربهم في المدن.

سياسياً، البوادي حالياً هي محط تعاطف وتباكي زعماء الأحزاب والبرلمانيين. لا أحد منهم يجرؤ على التنديد بإعفاء الفلاحين من الضريبة. في تفسيره للقلق والعطف الفائض على البادية هذه الأيام، كتب صحافي «أن الأحزاب ذات المخزون الانتخابي القروي أكبر المتضررين من الجفاف، إذا استمر لا قدّر الله، ستحدث هجرة قروية مكثفة ولن تجد تلك الأحزاب من يصوت لها في أكتوبر المقبل».

تدرك الدولة العميقة هذا الخطر الذي يهدد الأحزاب الموالية لها. لذا، فهناك بند ثابت في السياسات العمومية، كل وزير مغربي يكرر هذه الجملة «الاهتمام بالعالم القروي». وقد أعلن الملك، وتابَع عن قرب مخطط المغرب الأخضر كإستراتيجية ميدانية لا شفوية تهدف أولا لإعطاء القطاع الفلاحي دينامية متطورة، وثانيا تثمّن الإمكانات واستثمَار هوامش التطور، وتواكب ثالثاً التحولات العميقة التي يعرفها قطاع الصناعات الغذائية. والنتيجة سياسة فلاحية تجمع بين الاستجابة لمتطلبات السوق ومحاربة الفقر في العالم القروي عبر تحسين دخل الفلاحين الصغار.

النتائج مذهلة. قال مدير بنك المغرب إن الفضل في تحقيق نمو بنسبة 4.5 في المئة في 2015 يرجع للقطاع الفلاحي، ولاحظ أن الإنتاج الداخلي الخام الفلاحي نما بنسبة 44 في المئة بين 2008 و2014، بينما القطاع غير الفلاحي ثابت منذ 2008.

ثابت؟ كارثة. لماذا؟ في المدن الاستثمارات ضخمة والعائد ضعيف. السبب؟ جرى الاستثمار في العقار وليس في الإنتاج. هناك مئات آلاف الشقق مغلقة تنتظر مشترياً.

الخلاصة الواضحة: يأتي الفائض الاقتصادي من البوادي، فلا يُعقل أن يأتي الفائض السياسي من المدن.

في انتخابات أيلول/ سبتمبر، 2015 قلل المحللون الغافلون من قيمة البوادي. وانتقدوا بعجلة التقطيع الانتخابي الذي وضعته وزارة الداخلية، والذي أعطى وزناً عددياً كبيراً لمنتخبي البوادي. وقد تأسس هذا النقد (الذي تورط فيه السوسيولوجي البصّاص أيضا!!) على ظاهرة قلة سكان البوادي وكثرة المقاعد التي حصل عليها المرشحون هناك. بينما في المدن ثُلثا الساكنة. ولم يعكس التقطيع الانتخابي والمقاعد المحصل عليها ذلك.

حسابياً هذا نقد صحيح. لكن حساب وزارة الداخلية مختلف.

يبدو أن التقطيع الانتخابي يحترم الوزن الاقتصادي الكبير للبوادي، ولا يهتم بالتراجع الديموغرافي. واضح أن وزارة الداخلية تتخذ الإنتاج لا عدد البشر معياراً للتقطيع. وهذا ما يفسر أن 300 ناخب ينتخبون مستشاراً في دائرة البادية و30000 ينتخبون آخر في دائرة في المدينة. ويعلن الحزب المديني والحزب البدوي أنهما متساويان، وتقرهما قوانين وزارة الداخلية على ذلك.

مع هلع الجفاف تراجع نقد حكمة وزارة الداخلية. واضح أن المدن تعيش على حساب البوادي، والمركز يتمتع على حساب الأطراف. وتراجع الاستغراب من وزن البوادي في التقطيع الانتخابي.

بفضل الجفاف، وبعد انكشاف النظرة السياسية السطحية لمُجدّي المدن، وبعد انتشار القلق حتى صارت النشرة الجوية أهم فقرة تلفزيونية لدى المغاربة.. بعد هذا الكشف السياسي والديني، عادت الأمطار في النصف الثاني من شباط/ فبراير الجاري.. فسمّمت الشامتين!

محمد بنعزيز

كاتب وسينمائي من المغرب

«حصاد القهر»

مع أنها وسائل مجرّبة مراراً وتكراراً وبكل الدرجات والصيغ، وأثبتت فشلها في بلادنا كما في سواها.. إلا أن السلطة تصيب أصحابها بعمى البصيرة، بذاك المزيج من التعالي المغرور والنزق الطائش، فيهوون.. ولو بعد حين. «الظلم مؤذن بخراب العمران» (ابن خلدون!). آخر إبداعات القمع المنهجي الذي يُستخدم في مصر بديلاً من امتلاك خطط اقتصادية واجتماعية للبلد العظيم، قرار إغلاق «مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب» بحجج تافهة ومواربة. في آخر تقرير للمركز صدر الشهر الماضي ويخص 2015، (عنوانه «حصاد القهر») رصدوا 328 حالة قتل خارج مقار الاحتجاز و137 حالة داخلها. وهم يعملون منذ 1993، وتولوا علاج 5 آلاف حالة على امتداد البلاد..

«اتجننوا» تقول مديرته، ليس بشأن القرار الذي يخص «النديم»، بل لقتل أمين شرطة منذ أيام سائقاً في الدرب الأحمر بالقاهرة، اختلف معه على الأجرة. «اتجننوا»، تروي صحافية وطالبة في الجامعة الأميركية تحرش أمين شرطة بها قرب باب الجامعة، كاشفة اعتداءات أخرى تصل إلى الاغتصاب. «اتجننوا»، فقام رجال الأمن بالاعتداء العنيف والمتكرر على الأطباء في أماكن عديدة (وليس في المطرية وحدها). «اتجننوا» فخطفوا منذ شهر وعذبوا حتى الموت الباحث الإيطالي الشاب جوليو ريجيني.. اللائحة لا تنتهي وتتجدد باستمرار، بينما يستمر اعتقال أكثر من 50 ألف شاب وشابة في سجون مرعبة، قليلهم قدم لمحاكمات أو حكم عليه بأحكام (لا تتناسب و «جرمه» وفق الدستور والقانون المصري نفسيهما)، وأكثرهم موقوف منذ أكثر من سنتين بلا محاكمة، قليلهم ينتمي لتنظيم «الإخوان المسلمين» وأكثرهم لا! شباب «ارتكبوا» ثورة 25 يناير، يُقمعون كعلاج لشفائهم من الحلم أو لمعاقبتهم على نشاطات تخص الشأن العام من قبيل الاهتمام بأطفال الشوارع مثلًا.. بل امتدت يد القمع للأدب، وأشهر حوادثه وآخرها حبس أحمد ناجي سنتين لأن فصلًا من روايته «يخدش الحياء».

الخبر المفرح في كل هذا هو مقاومة العسف، والعناد والصمود بوجهه: احتشاد أكثر من 10 آلاف طبيب في «جمعية عمومية» لإدانة الاعتداءات ومعها الخصخصة والإهمال في المجال، وتضامن 18 منظمة حقوقية مع «النديم» وإصدارها بياناً لوضع إمكاناتها في خدمته «ليتمكن من الاستمرار في دعم المظلومات والمظلومين والناجيات والناجين من جرائم التعذيب والعنف الجنسي»، وإصدار 150 مثقفاً بياناً ضد حبس ناجي، تُلي في دار ميريت (التي سبق لها التعرض للعسف) وأدان «غلق المجال العام»، بما هو تهديد لمصر «يقود البلاد إلى الهاوية»..

القمع العشوائي المعمم خطة مدروسة بإحكام لإرباك المصمِّمين وتعطيلهم. والأخطر، لإخافة كل الناس: #عجز.

نهلة الشهال

العربي السفير

متابعات

3 إلى 6 مليار يورو أرباح مهرّبي البشر من النازحين في 2015، بحسب المكتب الأوروبي للبوليس (اوروبول)، الذي يضيف أن هذا الرقم يمكن أن «يتضاعف عدة مرات لو استمرت الأزمة».

عن مآل معركة صنعاء واحتمالاتها

نضال الخيري ـ فلسطين

يستثير التقدم الحثيث للقوات الموالية للرئيس هادي نحو العاصمة اليمنية صنعاء التي تقع تحت سيطرة قوات الحوثيين والرئيس السابق صالح، مخاوف عديدة، ليس أقلها معركة كبيرة في المدينة الأكثر اكتظاظاً بالسكان في اليمن، بما يعنيه ذلك من سقوط لأعداد كبيرة من الضحايا بين المدنيين، وخصوصاً أن تاريخ الصراع القريب بين الطرفين لا يقول بالتزام أي منهما بقواعد الحرب والقانون الإنساني الدولي، أو بكون أحدهما يهتم بالكلفة الإنسانية لأفعاله العسكرية.

أهمية معركة «معسكر نهم»

هذا التقدم أصبح محسوساً منذ سيطرة هذه القوات على معسكر فرضة نهم الذي يهيمن بموقعه على المنفذ الشمالي الشرقي لصنعاء، ويشكل موقعاً استراتيجياً يُمكّن من يسيطر عليه من كشف المدينة نسبياً، وهو يعتبر أحد المواقع الهامة للغاية ضمن الحزام الأمني للعاصمة. وتعتبر مديرية نهم جزءاً من المحيط القبلي الذي يطوّق صنعاء، وتتميز بتضاريسها الجبلية الوعرة وتتسم بأهمية شديدة كونها الحد الشمالي الشرقي الذي يفصل صنعاء عن محافظتي مأرب والجوف، علاوة على كونها مجاورة لمديرية أرحب التي تهيمن على شمال صنعاء. كل ذلك يجعل من السيطرة عليها عنصر تحول كبير في مسار المعركة ضد صالح والحوثيين، حيث أصبحت فوهات خصومهم الموالين لهادي تُطل عليهم من أحد جهات صنعاء الإستراتيجية.

يُشكّل الحزام القَبَلي المحيط بصنعاء عنصراً حاكماً في معركة صنعاء المتوقعة وفي تقرير مصيرها. فالوجهة الذي سيذهب إليها ولاء القبائل هناك ـ والتي تعُرف عادة بـ «القبائل السبع» ـ ستشكل العامل المرجح في الحسم. وعلى الرغم من كون الحوثيين والرئيس السابق صالح خصوصاً يمتلكون نفوذاً وموالين كثر فيها، إلا أن متغيرات عديدة قد ترخي قبضة هؤلاء في أوساط هذه القبائل، ليس أقلها البرغماتية التي اشتهرت بها وقدرتها على تحسس التحولات في أوزان القوى، وعدم تفضيلها لخوض معارك صفْرية، إضافة إلى إغراء السعودية المالي الكبير، وهي التي طالما تحركت باسترخاء واشترت ولاءات المشايخ في الأوساط القبلية اليمنية محمولة على جاذبية نقودها.

مخاوف في صنعاء

إنّ صنعاء التي تضم الكتلة السكانية الأكبر في البلد، إضافة إلى الأعداد الكبيرة من اللاجئين الذين فرّوا إليها من مختلف المحافظات، هي مركز الدولة اليمنية والموقع الأساسي لصناعة القرار، وهي تكثف بتنوعها السكاني كل اليمن تقريباً، ولذلك تبدو مؤشرات اقتراب المعركة نحوها خطرة للغاية، فهي لن تقوم بإيقاع الأضرار بالمدنيين والبنى التحتية فقط، بل يُمكن لمعركة طويلة فيها أن تستنفر سكانها تجاه بعضهم، وأن يؤدي الموقف من أحد أطراف الصراع والولاء له، إلى تصعيد مخاطر حدوث نزاعات واشتباكات فيها. كما يتوقع للغاية أن تقوم سلطة الأمر الواقع فيها (الحوثيين) بإجراءات أمنية احترازية وتمييزية، قائمة على فرز السكان بناءً على هويتهم وعلى «من أين هم»، وذلك لتأمين ظهرها من مخاطر انتفاضة داخلية او خلايا نائمة في حال صارت المعركة في أطراف المدينة مباشرة وليست على تخوم الجبال كما هو الحال الآن. وسلوك كهذا في حال تمّ يُمكن أن يشكل ضربة قاسية لعلاقة اليمنيين ببعضهم، التي وإن تضررت أساساً بفعل الصراع طوال عام، إلا أنّ بقاء صنعاء بعيدة عنه نسبياً ـ بما هي عليه من مكان يُكثف اليمن ـ حَفَظ النسيج الاجتماعي اليمني من تمزق نهائي.

هوية القوات الموالية لهادي؟

إحدى المخاوف أيضاً هي تلك المتعلقة بهوية الداخلين إلى صنعاء وبواعثهم. فالقوات الموالية لهادي ليست جيشاً نظامياً ذو عقيدة واحدة وواضحة ـ حتى وإنْ تمّ تدريب بعض عناصره من قبل «دول التحالف» بشكل مستعجل ـ بل تشكيل غير متجانس ذو طبيعة ميليشياوية وقبلية وحزبية، تُحرِّكه تحت العنوان العريض لفكرة «الشرعية» مجموعة من الأسباب منها الانتقام، والموقف الطائفي، والقرار الحزبي، والرغبة بالتربح... إضافة إلى الرغبة باستعادة الدولة من الانقلابيين و «الباعث الوطني».

هذه الهوية غير المتجانسة والأسباب المحرّكة للقوات القادمة تثير المخاوف إذاً، لكون طريقة تصرفها في حال دخول العاصمة مرهونة ببواعث قتالها بالأساس، ولا يتوقع انضباطها كثيراً. وما زالت في ذاكرة صنعاء القريبة كيف تصرفت ميليشيات الحوثي حين دخلت صنعاء، وكيف اقتحمت بيوت خصومها ومقرات مؤسساتهم وأحزابهم واستولت على المؤسسات العامة ونهبت المعسكرات، إضافة إلى بيئة الترويع الأمني والملاحقة الواسعة التي شنّوها ضد الجميع، لتزدهر تحت حكم ميليشياتهم أسوأ فترة انتهاك لحقوق الإنسان في اليمن.

ومن زاوية أخرى يُخشى كثيراً من موجة ملاحقات قائمة على الهوية والانتماء السلالي (الهاشميين) في حال دخول أنصار هادي، حيث سيحرض حسم عسكري لمعركة صنعاء شهوة انتقام لكل من تضرر من الحوثيين، وهو أمر لن يُميز كثيراً بين عناصر الجماعة الفعليين وبين المشتبه بهم لكونهم يحملون أسماء هاشمية، ليكرر ذلك موجة الرعب التي سبق وأن عاشتها هذه الفئة الاجتماعية عقب ثورة العام 1962، حين تمت ملاحقة «الهاشميين» وتصفية الكثير منهم من دون تمييز، فطال الأمر بعض الموالين للثورة أيضاً.

حرب شوارع في صنعاء؟

لا يتوقع كثيراً أن تشهد صنعاء معركة واسعة بمعنى حرب الشوارع، فحسم السيطرة فيها لا يستدعي القتال من مربع إلى مربع ضمن الأحياء السكنية. هناك مواقع أساسية فيها يتيح السيطرة عليها امتلاك مفاتيح القرار في المدينة، وهي بشكل أساسي مقر الفرقة أولى مدرع والقيادة العامة للقوات المسلحة ووزارتي الدفاع والداخلية، إضافة إلى دار الرئاسة ومعسكر 48. إضافة لذلك فحجم المصالح التجارية والمالية والشخصية الموجودة في صنعاء هائل، ويخص كل أطراف الصراع، وسيميل الجميع إلى تجنب الإضرار بها. يتبقى إذاً المخاوف التي تتصل بطبيعة الحوثيين المغامرة والتي قد تذهب بشكل مفاجئ إلى حرب عبثية ستنعكس وبالاً على الجميع. وحتى في هذا الصدد يراهن نسبياً على الطبيعة الانتهازية للجماعات والأفراد الذين التحقوا بالحوثيين في صنعاء، والتي ستحول دون انخراطهم أو تشجيعهم لهكذا قرار عدمي.

بالإجمال، معركة صنعاء متوقعة ضمن المدى المنظور، وهي ستحوِّل مسار الصراع في اليمن جذرياً. وفي حال تمكنت «الشرعية» من السيطرة عليها سيذهب الصراع نحو وجهة شبيهة بالحروب الستة بين جماعة الحوثيين ودولة الرئيس صالح في العقد السابق، محصورة ضمنياً ضمن السلسلة الجبلية الممتدة من عمران حتى صعدة أقصى الشمال اليمني. وفي ظل هذا الفشل السياسي اليمني في إنتاج أي تسوية نحو السلام فمعركة صنعاء لن تكون ـ بالتأكيد ـ خاتمة لهدر الدم، بل جولة ضمن مسلسل إهدار أرواح اليمنيين.

ماجد المذحجي

كاتب وباحث من اليمن، مدير مركز صنعاء للدراسات

مواقع / إصدارات

موقع العسّاس

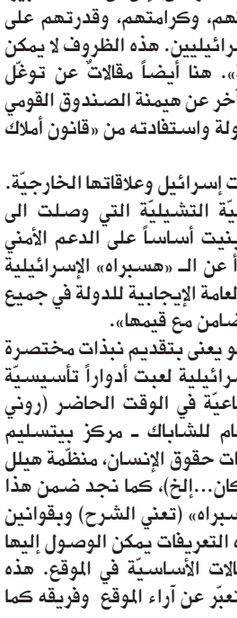

ما هي ركائز الدّولة الإسرائيليّة، وما خصائص نظامها ومجتمعها؟ كيف تتطوّر آليّات الضبط والسيطرة داخلها وفي محيطها؟ كيف تعمل آليّات تمدّدها في المحيطين العربي والعالمي؟

من أجل الإجابة على هذه الأسئلة أطلق مجموعة من المتطوعين موقع «العسّاس» الالكتروني في بداية العام 2016. المجهود التطوّعي ينصبّ على البحث عن مواد بحثيّة منشورة باللغة العبرية ثمّ ترجمتها (كلياً أو جزئياً) إلى اللغة العربية من دون تدخّل أو إبداء رأي، لتقدّم للقراء والباحثين العرب الّذين لا يجيدون العبريّة.

الموقع مقسّم إلى أربع تبويبات رئيسية تتعلّق ثلاثة منها بتلك الأسئلة الاساسية.فنجد في باب «مُكَوِّنْ» مقالات من قبيل «هل هنالك دولة تل أبيب؟» المترجم عن الملحق الاقتصّادي في صحيفة هآرتس والذي يتناول المميّزات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لمدينة تل أبيب، وآخر يتعلق بـ «عسكرة المجتمع الإسرائيلي»، يحلّل مكانة حالة الطوارئ المستمرة في هذا المجتمع ويوضح «الأساس الدستوري لتشريع الطوارئ الإداري الذي يُمكّن الدولة من إلغاء أو تجميد الحقوق المدنية وحقوق الإنسان».

وفي باب «ضَبط» عناوين مثل «العبودية في الضفة الغربية» الذي يخلص كاتبه (من صحيفة هآرتس) إلى أنّ «عدداً كبيراً من الفلسطينيين تخضع حريتهم، وكرامتهم، وقدرتهم على العمل وغيرها لرغبة الأسياد الإسرائيليين. هذه الظروف لا يمكن إلا أن نسميها ظروف العبودية». هنا أيضاً مقالاتٌ عن توغّل الشاباك في مؤسسات الدولة، وآخر عن هيمنة الصندوق القومي اليهودي (KKL) على أراضي الدولة واستفادته من «قانون أملاك الغائبين»...

باب «تَمدّد» مخصّص لارتباطات إسرائيل وعلاقاتها الخارجيّة. نقرأ هنا عن العلاقات الإسرائيليّة التشيليّة التي وصلت الى أوجها أثناء حكم بينوتشيه، وبنيت أساساً على الدعم الأمني لذلك الحكم الديكتاتوري، ونقرأ عن الـ «هسبراه» الإسرائيلية التي تهدف إلى «تعزيز الصورة العامة الإيجابية للدولة في جميع أنحاء العالم، وخلق حالة من التضامن مع قيمها».

أمّا الباب الرابع، «تعريفات»، فهو يعنى بتقديم نبذات مختصرة عن شخصيات أو مجموعات إسرائيلية لعبت أدواراً تأسيسيّة أو تلعب أدواراً سياسية واجتماعيّة في الوقت الحاضر (روني الشيخ القائم بأعمال المدير العام للشاباك ـ مركز بيتسليم للمعلومات المعنيّ بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، منظّمة هيلل اليهوديّة الطلّابيّة، تنظيم عاد كان...إلخ)، كما نجد ضمن هذا الباب تعريفات بمصطلحات «هسبراه» (تعني الشرح) وبقوانين مثل قانون «أملاك الغائبين». هذه التعريفات يمكن الوصول إليها عبر روابط موضوعة داخل المقالات الأساسيّة في الموقع. هذه التعريفات مترجمة بتصرّف ولا تعبّر عن آراء الموقع وفريقه كما يرد تحت كلّ تعريف.

ما زال موقع («العسّاس») جديداً وتجريبياً، لكنّ الجدّيّة في العمل التطوّعي تظهر في قيمة المواد المنشورة فيه كما أنّ تبويبه البسيط يساعد الزائر على الوصول إلى ما يبحث عنه بسهولة كبيرة.

للموقع صفحات على فايسبوك (2600 متابع إلى الآن) وتويتر

رابط الموقع: http://alassas.net/

مزاح الذكور

المزحة كانت ثقيلة هذه المرّة، لم يستسغْها المشاهدون. ربما وضعوا نساءهم مكان الفتاة التي رُميت أرضاً. قالت الفتاة إنّ عدم تغطية وجْهها هو الذي دفع رجال الهيئة إلى ملاحقتها بطريقة عنيفة. سُحلت أمام أعين المارة وأنقذها حارس أمن شهد أمام عدسة الكاميرا أنّ رجال الهيئة كشفوا سترها وعاملوها بطريقة تفتقر إلى وجود الرب الذي يعبدونه. حارس الأمن التزم بيته خوفاً من تَهديد أو ملاحقة. الفتاة التّي عرفت لاحقاً بـ «فتاة النخيل مول» سُجّلت على أنّها مذنبة، ورجال الهيئة قيل إنّ إجراءات اتّخذت بحقهم ربمّا ستردعهم مدة من الزمن.

ارتفعت الأصوات عالياً هذه المرّة بعد الفيديو الذي انتشر على وسائط التواصل الاجتماعي في المملكة. قيل إن الهيئة الموكلة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تنتشل فتاة من براثن رجل هو أخوها بعد أن ضبطها برفقة رجل غريب، ليتبين لاحقاً أن لا قرابة حقاً بين الرجل المعتدي والمعتدى عليها، وأن القصة عبارة عن ملاحقة بين رجال الهيئة وفتاتين، نجت واحدة منهن بعد أن هربت إلى داخل المول والفتاة الثانية هي التي التقط لها الفيديو.

هنا، يستطيع كل مَن يلبس لباس الدين أن يحكي ويفعل ما يشاء. لن يؤاخذه أحد. ربما سيُطالب باعتذار، لكنه سيلقى كمّاً من التأييد سيعطيه زخماً ليكمل مشوار الهداية الذي وكّل نفسه به. سيقولون أخطاء فردية أو زلّة لسان. لا يقصد الموكلون بحماية المعروف والنهي عن المنكر الكثير من أفعالهم. هم يعرّفون عن أنفسهم على أنهم بشر، وهو ما نعرفه بالطبع: بشري يخطئ ويصيب. لكنه إن أخطأ فلا يقع عليه ما يقع على البشري، ففي الحالتين هو المأجور.

ليست المرة الأولى التي يطال فيها النقد هذا الجهاز الذي يراه بعض السعوديين سبباً في تكريس التطرف في المجتمع. فقد سبق منذ أعوام أن ارتفع الصوت في المملكة بعد حوادث الملاحقة التي كان يقوم بها رجال الهيئة وتودي بالناس إلى الموت. ملاحقة ودَهم وتعامل بغلاظة، دفعت إلى إصدار قوانين تدعو المحتسبين إلى الرفق بالعباد ومنع المطاردة وتفتيش الهواتف. لكن خرقاً من الأعضاء ما زال يُسجّل بين الحين والآخر. وقد استغلّ الناس طفرة الحياة الافتراضية في المملكة ليصوّروا وينشروا مواقفهم، فقد استطاعت فتاة «الحياة مول» أن تصور محتسبين وهم يوجهون لها ملاحظات حول طلاء أظافرها واتهمتهم بالتحرش بها والتدقيق بمظهرها.

ويبدو أن رأس الهيئة لا يرتبط بقاعدة المحتسبين المنتشرين على طول المناطق في المملكة. يمارسون ما يرونه حقّهم في الأمر بالمعروف وإزالة الخطأ المتمثل بالمظهر، من وجه أنثوي مكشوف إلى تلكؤ عن صلاة أو اختلاط. هؤلاء حاولت رئاستهم تطويرهم وتأهيلهم لمهامهم بإخضاعهم لدورات تدريبية كلفت ما يزيد عن مليوني ريال. لكن نسبة إخفاقهم بلغت 70 في المئة من أصل 200 منتسب، ما اضطر الهيئة إلى فتح تحقيق لمعرفة الأسباب.

يطالب الناس في المملكة بإلغاء هذا الجهاز القائم بذاته، مستمِدّاً قوته من التحالف التاريخي الذي ربط الدين بالحكم، أو حتى بحصر نشاطه داخل السلطة، فلا يكون منشقّاً عنها، بل يتبع لوزارة الداخلية ويأتمر بأوامرها.. فلا ينفذ ملاحقات بوليسية، وليس من حقّه تفتيش هواتف الناس أو فرض مظهر معين بالقوة على من يرونه مخالفاً للزي الرسمي في البلاد.

يصدر عن رجال الهيئة مواقف أشبه بالكوميديا. فقد أوقفوا دمية بعد اتهام من يرتدي الزي بالتشبه بالنساء، ومخالفته الشرع بتجسيم خلق الله. الدمية التي كانت ترحب بالمتسوقين وضعت بالحجز ووقعت تعهداً بعدم الظهور جهاراً مرةً ثانية.. وذلك على الرغم من تأكيد رئاسة الهيئة لضرورة تجنب أعضائها الدخول في سجالات والتعرض للناس في الأسواق و «المولات»، وتركيز الجهد على هداية المتطرفين المنغمسين في أعمال الإرهاب. يتساءل الجميع من أين يأتي الإرهاب؟ وكيف نخلق انتحارياً يفجّر نفسه بالمصلين العزّل في مساجد المملكة، أو كيف يخون جندي رفاقه ويخطط لتفجيرهم، أو أن يفجع أب بابنه الذي يراه مطيعاً يلتزم بأمر الشيوخ؟

نسأل أنفسنا من أين يأتي كل هذا الإرهاب، وهذه الوحشية في التعامل مع مَن يخالفنا. لم تستطع المحكمة إصدار حكم أقسى من سنوات معدودة على الرجل المتّهم الوحيد في شنق امرأته القاصر في مروحة معلّقة بالسقف. مع أن جسدها كان يحوي آثار ضرب مبرّح: حكم على الرجل بعشر سنوات يقضيها في السجن مع 700 جلدة. كذلك الأمر بالنسبة لرجل ضرب زوجته الحامل وعنّفها: حكمت عليه المحكمة بتسعة أشهر في السجن. أو الرجل الآخر الذي رفض أن تقلع الطائرة قبل أن تتحجّب المضيفة. أو مزحة الشيخ علي المالكي: «مَن يتزوّج ابنتك أو أختك هو صاحب الفضل، لأنّه شال عنك العار والهم»، رغم أنّه ألحقها باعتذار. لكن ما يتجاهله السعوديون هو صيغة المجتمع في المملكة: الرجل الحاكم والمرأة العار. الرجل المؤدِّب والكائن الذي يحتاج إلى تأديب.

التأديب يتجلى عبر الشرطة الدينية التي تلعلع بضرورة التزام الطريق القويم ولو بالعصا. يتجلى عبر الزوج أو الأخ الذي لا يُسأل عن تصرفاته ولا يحاسبه المجتمع فهو معذور بالتأكيد.. بشاب قرّر أن الآخر ضالٌ يستوجب فناءه فارتدى حزاماً علّه يعيد الطريق إلى استقامتها التي يعرفها من مقاعد المدرسة، وكلمات الكتب، وحديث الشيخ في المسجد.

قالت المملكة إنّ أفضل حل لمحاربة الإرهاب والتطرف يكون بتزويج المتّهمين. فإدخالهم القفص الذهبي سيحبسهم في هموم العائلة وتدبير الأولاد. لكن السعودية لم تنتبه إلى أنّ أصل الإرهاب يأتي من خطب الشيوخ أو «مزاحهم» الذي دأبوا على تمريره للمستمعين، ولم ينتبهوا إلى أن الرجل هنا يرى في امرأته وسيلة أخرى لتمرير ما لديه من خطط إرهابية مما تكرَّر أيضاً. فهي مجرد غطاء متى أراد رفعه.

نورا بنت عفش

باحثة اجتماعية من السعودية

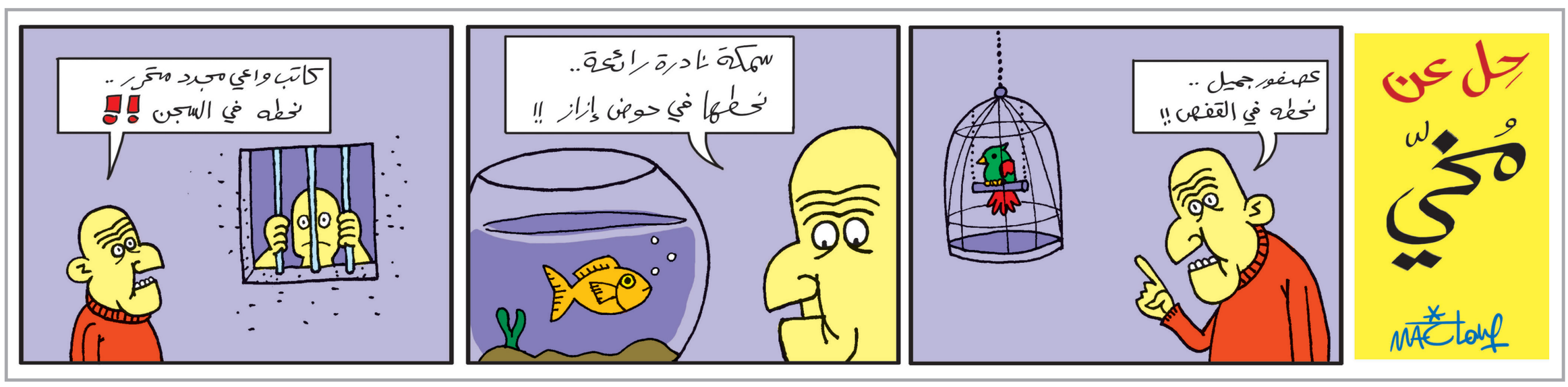

العربي السفير
25 شباط 2016 - العدد 13302
Thursday February 25, 2016

قضية

92 حكماً بالإعدام في العراق منذ بداية هذا العام، بينها 40 حكماً بحقّ متهمين بارتكاب مجزرة سبايكر انتقدت منظمة العفو الدولية إدانتهم لأن محاكمتهم كانت جماعية ولم تعطَ تفاصيل عن طبيعة تورُّط كلّ منهم في ارتكاب المجزرة.

أزمة السكن في الجزائر: من العشوائيات إلى الغيتوهات؟

تصدرت عناوين الصحف الجزائرية في السنوات الأخيرة عمليات إعادة الإسكان. مئات آلاف الأشخاص يتركون مساكنهم الضيقة وغير الصحية إلى شقق جديدة البناء. إلا أن الحلم الذي راود الكثيرين طوال حياتهم تحوّل إلى كابوس. فهذه المجمّعات السكنية الجديدة المبنية في ضواحٍ بعيدة جداً عن المدينة ليست إلاّ غيتوهات معزولة تؤدي إلى تهميش أناس لم يرحّب بها يوماً في المدن. ويغذي العزل والنبذ الممارسَين بحقهم ميل الشباب منهم إلى العنف تجاه محيطهم.

المساكن المؤقتة والعشوائيات

ليس نزوح سكان الريف إلى المدينة، الذي بدأ قبل الاستقلال، سمة خاصة بالجزائر. لكن انتشار الظاهرة كان واسعاً لدرجة أن 75 في المئة من السكان يعيشون اليوم في المدن، وأكثر من 40 في المئة منهم يتركزون في الأراضي الخصبة على الساحل، التي تشكّل بدورها 4 في المئة من مساحة الجزائر (هائلة الاتساع: أكثر من مليونين و300 ألف كل مربع، حوالي 80 في المئة منها تتشكل من الصحراء الكبرى). عملية التمدين هذه تمت بسرعة كبيرة، وارتفع عدد سكان الجزائر من 11 مليون نسمة سنة 1962 عند الاستقلال إلى ما يزيد عن 40 مليوناً اليوم.

لا يجد قسم كبير من الوافدين الجدد أي مسكن ملائم لهم، فيتكدسون في أكواخ مزرية حول المدن. ومع بدء النضال من أجل التحرّر الوطني في 1954، تنبهت السلطات الاستعمارية إلى التهديد للسلطة القائمة الذي يشكّله هذا الفصل الطبقي في المدن. كان «مشروع قسنطينة» الشهير الذي أقرّه الجنرال ديغول سنة 1958 يهدف إلى تحسين ظروف حياة بضع عشرات آلاف من الجزائريين لأجل إخراجهم من دائرة سيطرة الثورة الوطنية.

ومع رحيل مئات آلاف الأوروبيين عند الاستقلال، اتخذ الجزائريون القاطنون في الأحياء الشعبية أو الريف من البيوت الفارغة مساكن لهم، معتبرينها «غنائم حرب». وكان عدد «الأملاكا الشاغرة» تلك يقارب المليون وحدة. بيد أن السلطات الجزائرية لم تقم بما يلزم لإدارة هذه المساكن وصيانتها بالشكل المناسب. وتخلّت عنها بعد عشرين عاماً على ذلك، سامحةً لشاغليها بشرائها بأبخس الأسعار. في هذا الوقت، وصل مئات آلاف الريفيين إلى المدن آملين بالحصول على حياة أفضل، وتكدسوا في أحزمة الفقر.

خلال عقود طويلة، تجاهلت السلطات هؤلاء السكان المطالبين بالحقوق ذاتها التي طالب بها سابقاً شاغلو «الأملاك الشاغرة». لم تخطط الحكومات المتعاقبة طوال 20 عاماً لوضع سياسة للإسكان من ضمن أولوياتها. ثم في تسعينيات القرن الفائت، أطلقت السلطات مشاريع بناء، تأخر إنجازها بسبب سنوات الحرب في ذلك العقد. وبغياب أي تخطيط عمراني عقلاني، تزايد عدد المساكن غير النظامية. وبسبب الضغط السكاني، وانعدام الأمن والأمان في ظل الحرب ضد المدنيين في الأرياف، أجبر مئات آلاف الأشخاص على النزوح إلى المدن، وازدادت الظروف المعيشية سوءاً إلى حد ارتفاع معدل سنّ زواج الرجال من 27.7 عاماً في 1987 إلى 33 عاماً في 2002، ومن 23.7 إلى 30 عاماً عند النساء.

وبحسب المصادر الرسمية، فخلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2009، تم تسليم 1.7 مليون شقة، في حين أن الاحتياجات المقدرة من قبل بعض الجمعيات سنة 2011 تتجاوز 13 مليون شقة. معدّل عدد ساكني الشقة الجديدة، التي غالباً لا تتجاوز 60 متراً، يصل إلى 6 أشخاص. يضاف إلى ذلك أن هناك سكن هش يقدّر بـ800 ألف وحدة سكنية، يتوجب هدم نصفها، وهناك العشوائيات المنتشرة بأغلبيتها إما داخل المدن أو حولها مباشرة، ويقدر عدد سكانها بأكثر من نصف مليون نسمة. والحياة بائسة في ظل هذا الازدحام، فمياه الشرب والكهرباء لا تصل أحياناً إلى تلك المساكن، وهي معرّضة لخطر الفيضانات والوحول عقب كل عاصفة، وتعاني من حرّ الصيف القاسي. يضاف إلى ذلك انتشار الجرذان والأوبئة الناتجة من الظروف غير الصحية.

تطهير اجتماعي ومضاربات

مع انحسار أعمال العنف وامتلاء خزينة الدولة من جديد في بداية الألفية الثالثة، تزايدت بشكل هائل حدّة مطالبة الناس المظلومين بسكن ملائم، بينما كانت الدولة غائبة عن حلّ هذه الأزمة. وأخيراً أبصر النور، في 2003، برنامج طَموح لامتصاص «السكن الهش» (أي السكن على أسطح المباني أو في أساساتها) أو العشوائي. من ضمن آليات هذا البرنامج إنشاء مساكن عامة جديدة تؤجَّر للأكثر عوزاً، بالإضافة إلى أشكال أخرى من الإسكان المدعوم من الدولة بشكل يراعي عائدات العائلات، كعمليات الإسكان الشعبي التشاركي التي تطلب مساهمة بنسبة 20 في المئة من المستحوذ مع تقديم الدولة مساعدة مالية، والمساكن «المؤجرة بالتمليك» المشادة من أموال الخزينة العامة. وفي 2013، تقرر مخطط لبناء المساكن الريفية، ما سمح للناس القاطنين منذ أكثر من 5 سنوات في الدائرة، والمزاولين لمهن فيها، بالحصول على مساعدات من الدولة.

بدءاً من 2005، وبفضل ارتفاع عائدات النفط، اعتمدت السلطات سياسة إلغاء شاملة للعشوائيات. وفي 2008، سُنّ قانون جديد يحدد القواعد والشروط المعتمدة لتشريع المباني المشادة من دون ترخيص خلال تسعينيات القرن الماضي.

وفي الوقت عينه، أجريت إحصاءات شاملة لتسجيل المستفيدين من المساكن الشعبية الذين يتوجب عليهم إثبات سكنهم في مساكن هشّة لمدة لا تقلّ عن خمس سنوات. وعلى إثرها وضعت الإدارات البلدية المحلية لوائح بالمساكن الواجب توزيعها، ولكن آلية التنفيذ تمت في أغلب الأحيان بطريقة غير شفافة، فغلبت عليها المحسوبيات بفعل الفساد والاعتباط المنتشرين. وفي كلّ مرة يتم الإعلان عن لوائح جديدة، تتابع الصحافة انفجار أعمال شغب عنيفة وإحراق عدد من الآباء لأنفسهم لعدم حصولهم على مسكن. وفي بعض الأحيان، يُرمى بعائلات كاملة في الشارع لأن أكواخها جُرفت وهُدمت.

بعد عقود من الإهمال والتجاهل، فإن إيجاد حل خلال بضع سنوات لأزمة السكن المستفحلة يمثل تحدياً هائلاً، على الرغم من الإمكانيات الكبيرة التي يوفرها فائض العائدات النفطية والغازية المسجّلة منذ سنة 2000 إلى 2014. كان من المفترض أن تتم عملية إعادة إسكان أهالي العشوائيات والمساكن الهشّة منذ سنوات عدّة، ولكن تطبيقها لم يبدأ إلا في حزيران/ يونيو 2014. إلاّ أن السلطات الحكومية اكتفت في الواقع بتوزيع عقود لإنشاء مساكن على شركات ـ أغلبها أجنبية ـ وبتحديد حيز المساحات المبنية من ضمن تلك الأراضي، من دون الاكتراث بمصير سكان تلك المنعزلات المدينية. ونتيجةً لذلك، اقتُلعت آلاف العائلات من مناطق سكنها وطُردت إلى مناطق ريفية. وفي الحقيقة، فهذه العمليات ليست إلا إعادة تحويل عقارية بشكل تسلطي، وهي تخفي مشاريع مربحة. فعملية القضاء على منطقة العشوائيات الكبيرة في حي الرملي بالقرب من العاصمة في منتصف تشرين الأوّل/ أكتوبر 2015، التي كانت تؤوي أكثر من 4500 عائلة، ستسمح بإنشاء جسر هائل وطريق سريع. وفي مناطق أخرى تم «تحريرها»، تنشأ مبانٍ مخصصة لركن السيارات، ومراكزُ تجارية ومساحات ترفيه واستجمام. لماذا لم تُخصّص هذه المناطق المخلاة لتشييد مبانٍ سكنية؟ يتبيّن شيئًا فشيئاً أنه تحت غطاء «تحسين ظروف السكن»، تجري عملية تطهير اجتماعي واستبدال لشرائح فقيرة بأخرى ميسورة (gentrification).

ويبدو أن السلطات في مواقع إعادة الإسكان تغلّب الكمية على النوعية، من دون اكتراث بالبنى التحتية الاجتماعية لمجمعات سكنية عملاقة تُبنى بسرعة كبيرة. ومن جهتها، أثبتت الإدارات المحلية قلة كفاءة وافتقاد لحس المسؤولية ما تسبب بأوضاع متفجرة. فتوزيع الشقق السكنية يجري من دون خطة تنظيم مدني، ومن دون مشاورات وتهيئة للمستأجرين القدامى أو الجدد في هذه المجمعات. فتحتَ ذريعة الاختلاط الاجتماعي، تضطر العائلات المنحدرة من أصول وظروف متنوعة والآتية من أحياء مختلفة، الى التعايش أو التأقلم مع السكان القدامى. كما يضطر سكان قلب المدن للاحتكاك بوافدين مدينيين جدد، مما ولّد نزاعات عدّة. وبسبب عدم توفر فرص عمل كثيرة في هذه المناطق الجديدة، ينخرط الشباب في أعمال السطو والاتجار بالممنوعات المختلفة.

على سبيل المثال لا الحصر، شيدت بسرعة قبل 15 عاماً مدينة «علي منجلي» الجديدة التي يسكنها اليوم ما يزيد عن 150 ألف نسمة، والواقعة على بعد 25 كم من قسنطينة (وهي كبرى مدن شرق الجزائر وثالث مدينة في البلاد). وفي 2012، أعيد إسكان أبناء عشوائيات فيها جنباً إلى جنب مع عائلات ريفية وصلت حديثاً إلى المدينة. وهي عبارة عن مجمع يكرّس تقسيم وعزل الطبقات الاجتماعية عن بعضها البعض، بلا مساحات خضراء ولا بنى تحتية اجتماعية وثقافية، وتشبه وحداته السكنية خلايا سجن.. على الرغم من النشاط الاقتصادي والتجاري في المنطقة. وبين 2012 و2014، تواجهت في المكان عصابات مسلّحة متنافسة تفرض قانونها، وأخذت بعض الأحياء رهينةً، ولم تتردد في تخريب وتكسير الممتلكات فيها.

عزل

وفي مكان آخر، وبالنسبة للعائلات الـ2400 التي أتت في الأساس من حيّ الرملي في الجزائر العاصمة، فظروف السكن في مجمعهم الجديد الذي يضم 3355 شقة أفضل بكثير. فهو مجهز بشكل أفضل من حيث البنى التحتية والمساحات الخضراء وملاعب الأطفال. بيد أن الشباب في هذا المجمع أيضاً لا يجدون فرص عمل لأنه يبعد 40 كم عن العاصمة، في ولاية بليدا، وتحديداً في محلّة سيدي حامد الزراعية الصغيرة التي تبعد ما يقارب 4 كم من أقرب بلدة صغيرة. ومن دون توفر وسائل نقل مشترك بشكل دوري، تصبح إمكانية الوصول إلى العاصمة صعبة جداً. أدّت عملية العزل هذه إلى خسارة بعضهم لوظائفهم وتوقف البعض الآخر عن متابعة تحصيلهم العلمي. ومن بين أولئك الناس الذين أعيد إسكانهم ثمّة من يأسف لتركه حيّ الرملي الذي يقع في منطقة مفتوحة شاسعة شهدت سنة 1966 بناء المساكن الهشة الأولى، حيث أعيد تشكيل الأواصر العائلية والقروية ونُسجت روابط جديدة مع تزايد عدد الوافدين عبر السنين. فحياتهم القديمة لا تُختزل بالإقصاء والبؤس فحسب، إذ كان يتخللها تبادل ونشاط تجاري دائم مع العاصمة.

أظهرت قضية إعادة الإسكان أنه لا يمكن لسياسات مُدنية أن تنجح إذا نُفذت على عجل وبتجاهل للمفاهيم حول المساحة العامة، والاستقصاء الاجتماعي، وإنشاء مراكز مخصصة للأنشطة لا تقتصر على الأسواق، واستشارة المعنيين بها، وتقديم التوجيه والدعم للسكان المعاد إسكانهم إلخ. فمن دون أي خطط مستقبلية واضحة، تتسبب هذه المجمعات المعزولة عن المدن في معاناة أكبر من تلك التي كان يواجهها السكان السابقون في مساكنهم الهشّة. لا شكّ في أن تزايد العائدات النفطية خفف من وطأة أزمة السكن، ولكن ضعف التخطيط المُدني في المجمعات السكنية الطرَفية بدأ يُنتج مشاكل اجتماعية، مختلفة من حيث طبيعتها عن سابقاتها، إلا أن خطورتها لا تقل عنها.

سليمة ملاّح
ـ باحثة من الجزائر ورئيسة تحرير موقع Algeria Watch
ـ النص متوفر بالفرنسية على الموقع
ترجمة: زياد فرّان

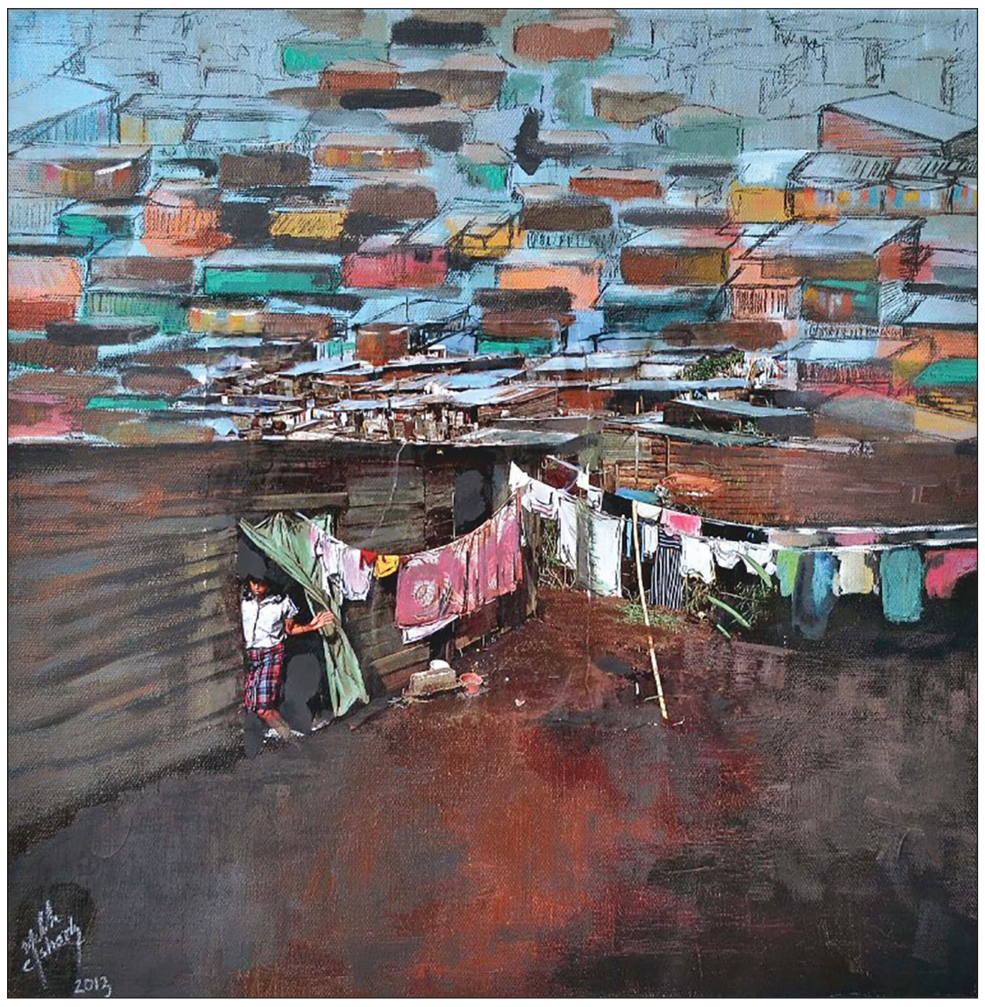
ملاك الشاذلي ـ مصر

الأرامل في سوريا: ما لم تقله الحرب لكم!

ربع قرن من الحروب احتاجها العراق ليصل إلى رقم ثلاثة ملايين أرملة وفقاً لسجلات وزارة شؤون المرأة، إحصائيات مماثلة تشير الى أن سوريا لن تستغرق هذا الوقت. فقد أصبح العدد بعد سنوات الحرب الخمس حوالي مليون أرملة.

أكثرية الخارجين من الجحيم السوري إلى دول الجوار وفقاً لمعطيات الأمم المتحدة هي أسر تقودها نساء فقدن معيل الأسرة الأساسي، تتراوح أعمارهن بين 14 و50 عاماً. وتقدر الشبكة السورية لحقوق الإنسان عدد اللاجئات خارج البلاد بحدود 1.1 مليون إمرأة وبأكثر من 2.1 مليون داخلها.

قبل الحرب كان المعدل الرسمي للترمل لا يتجاوز 2 بالألف. اليوم وفقاً لعدة مصادر، فإنه من بين كل ست نساء هناك أرملة واحدة على الأقل، يضاف لهن اللواتي ينخرط أزواجهن في القتال الدائر في البلاد، فينتظرن الأسوأ متوقعات ألا يعودوا بسبب الموت في المعارك أو مغادرة البلاد أو فقدان الأثر.

في الريف السوري الشمالي والشرقي تتلقى الفتيات عروض الزواج قبل سن البلوغ، ويتم تزويجهن عادةً قبل السن القانوني (18عاماً) لأسباب اجتماعية واقتصادية يعززها استمرار المعايير الثقافية التي تشرعن هذا الزواج، وسط سيطرة ذكورية هائلة على المجتمع تجبر فيها المرأة على الاعتماد كلية على الرجل.

شهدت هذه الظاهرة، مع تسلح الحراك وانتشاره بشكل أساسي عبر هذا الريف، مقتل العديد من الأزواج الشباب تاركين وراءهم آلاف الأرامل صغيرات السن يحملن طفلاً أو أكثر، وبعضهن حوامل، يقمن عند أبناء العمومة أو الأهل. ولا يكون فقدان الزوج هنا سوى صدمة بسيطة مقارنة بما تحمله الأيام التالية من مصاعب، ومنها الابتزاز في مجتمع تعتمد أخلاقياته على فلسفة التدخل في شؤون الآخرين. فحياة المرأة لوحدها مدعاة للشكوك، ووسط الظروف الحالية يصعب على المرأة ـ حتى المنتجة ـ الحياة من دون مساعدة الأهل والعمومة، الذين هم بحاجة للمساعدة، فيكون الحل بالتفكير بزواج ثان لهذه الأرملة.

الزواج الثاني كان أحد الحلول لامتصاص زيادة نسب الترمل الحادة. تعدد الزوجات كان نادراً قبل الأزمة (يخص 2 في المئة من السوريين)، لكنه توسع مسنوداً بفتاوى ترغّب المعترضين. فقد قدم إمام جامع في عندان (شمال حلب) المال لمن يتزوج أرملة استجابة لقاعدة إسلامية تطالب بمسارعة الرجال للزواج منهن في حالات الحرب و «الجهاد في سبيل الله». بالطبع قلة منهن تستطيع رفض هذا الزواج خاصة أن تنظيماً مثل داعش أوجب عليهن الزواج بالقوة من أجانب أيضاً.

الأرملة التي لديها أطفال يقل حظها في زواج ثان، مع قلة طالبي الزواج أصلًا. فالرجال أنفسهم يحجمون عنه مخافة تكرار الترمل في ظل الحرب المستعرة. إحدى النساء في ريف حلب (23 عاماً) ترملت ثلاث مرات بأقل من عامين.

في بعض المناطق قبل الحرب، لم يكن مسموحاً خروج الأرامل من المنزل، فإما إلى بيت الزوج الثاني أو إلى القبر، فعلًا لا مجازاً. اليوم يدفع بعض الآباء بناتهم الأرامل إلى أسواق المدن لبيع المتوافر من مواد مجتزأة من المساعدات المقدمة لهن ولأولادهن.

تصح هذه الصورة على مناطق سيطرة الحكومة أيضاً، فرغم أن الزواج المبكر ظاهرة قليلة الانتشار ساحلًا وجنوباً، إلا أن زواج شريحة عمرية شابة (بين 18–24) من مقاتلين في الجيش أو التنظيمات المقاتلة معه، قد أفرزت أيضاً آلاف الأرامل ممن هن في مرحلة الدراسة الثانوية أو الجامعية. اليوم هناك قرى تخلو من الذكور وتمتلئ بأرامل صبايا (وعوانس) يسعين للعثور على «وظيفة» أو «عقد» مؤقتين لدى مؤسسات «الدولة» لسد حاجاتهن. ورغم أن الأخيرة تدفع في حالة وفاة أحد مقاتليها لأهله مبالغ مالية تصل إلى مليون ليرة (2500 دولار)، إلا أن حصة الزوجة منها هو النذر اليسير، الأمر الذي أدى لعشرات الدعاوى القضائية في الساحل السوري وحده.

لا تخلو شهادة أية أرملة من الحديث عن عدم الأمان، والتعرض لتحرشات لفظية وجنسية منتظمة من قبل لاجئين آخرين أو رجال المجتمع المحلي أو من قبل مسلحي جهات متعددة. مدير إحدى المدارس قبل تسجيل ابن أرملة «لأن وجهها جميل». التعرض لهذه التحرشات اللفظية أمر هيّن قياساً بالعزلة ووصمة العار الجنسية والاكتئاب والضغط النفسي بالنسبة للواتي ترأسن أسراً في المخيمات أو في المدن والأرياف، وعددهن لا يقل عن 30 ألف امرأة. الموت مرات عديدة يومياً هو الشعور الطاغي.

أطفال الأرامل يتعرضون لتمييز مضاف مجتمعياً عبر رسائل الحياة اليومية، يصفعهم بها مجتمع منكوب بغياب العلاقات الإنسانية، وهي تؤدي لتصاعد مستويات العنف لديهم في ظل ضعف قدرة الأم على حمايتهم. يخرج كثيرهم من المدرسة إلى غابات التسول، أكثر من 90 في المئة منهم يعمل في مهن غير إنسانية حسب تعبير وتقدير يونيسيف.

نجاحات جزئية حققتها بعض هؤلاء النسوة داخل وخارج البلاد، منهن من رفض الزواج الثاني مصرّات على تربية أولادهن وتدريسهن رغم المصاعب الهائلة لتأمين المال والاعتماد على الذات اقتصادياً، مع الحاجة لتأمين سكن ملائم وتوفير مرافق رعاية للأطفال، معتمدات على دعم المجتمعات المضيفة في بعض الحالات.

لن تعرف كثير من النساء السوريات ـ كما العراقيات، كما غيرهن ـ أن هناك يوماً عالمياً للأرامل، فليس مهماً الاحتفالات الإعلامية بقدر ما هو مهم البحث عن حلول تخفف من الآلام المتصاعدة يوماً إثر آخر، ليس على الأرامل فحسب، بل على كل البشر في هذه المنطقة.

كمال شاهين
كاتب من سوريا

بيتونة

عندما قرر سيادته

عندما قرر سيادته أن يكتب مذكّراته، بعث خادمه شكبان ليشتري له أشهر كتب المذكرات والسير. حياته السياسية هي المغزى وفيها كل العبر لكل مبْتدئ في دنيا السياسة وبناء الأوطان. لذلك عقد العزم على اختيار عنوان يشير إلى عبقريته كسياسي لامع.

زمّ شفتيه ثلاث مرات ثم بسمل وطقطق أصابعه، تجشأ وتعوّذ وحوقل وكتب عنوانه المبدئي الأول.

هنا دخل شكبان وهو يحتضن بقچة كتب، ما يربو على ثلاثين كتاباً تكلّف في شرائها وجمعها من سوق الكتب.

بعثر كتب مذكرات «مشاهير السياسة» أمام عينيه. ذلك ما قاله شكبان، مذكرات مشاهير! فهذا هو المطلوب، أما البقچة فهي خطة أمنية، هو يعرف أن سيادته يمّوه كل شيء حوله بما في ذلك اسمه واسم خادمه، شكبان هو نفسه ليس شكبان ولن يكون كذلك إلا في حضرته.

أخذ سيادته يتصفح العناوين وهو يسدد عينيه من فوق نظارته. عندها صرخ بوجه خادمه وأمره بجمعها وحرقها.

اعتذرَ الخادم وهو يقول بأنه لم يجد في المكتبات غير مذكرات أصحاب حضرته في الحزب والبرلمان، ولم يجد مانعاً في جمعها. كل رفاقك يا مولاي كتبوا مذكراتهم إلا أنت. فلا تترك أنصارك ومريديك بلا مدد من فيوضات ذكرياتك.

قلّب كتب زملائه بطرف خنصره ثم صرخ بوجهه مرة أخرى وأمره بالخروج. استعاد سماحته وقاره متخذاً وضعية الكهل الذي يدوِّن موعظة للأجيال، واستدار وهو يكلم نفسه: قحط عناوين! يعني شنو «ذكرياتنا في الحك»، لو هذا كاتبلي «معراج الجكسارات»، أما صدك هزلت وخلا لها الجو فباضت وصفرت وذرقت، أكو واحد يسمي سيرة حياة حافلة بالنضال والمنافي والسجون.. يسميها «إبط المتأبطين في سيرة آخر التكنوقراطيين»..

شعر بأنه الآن أكثر ثقة من ذي قبل، هو إذاً بعد هذه الترهات أفضل كاتب لمذكراته من بين أقرانه، شطب على عنوانه السابق بعد أن تجرع من تلك العناوين ملعقة اعتداد بالذات وتشجع لاختيار عنوانه الأخير: «تَقشّفُنا».

نص ورسم مرتضى كزار

العربي السفير

نوافذ

350 طناً من غاز الطهي هي الحاجة اليومية لسكان غزة لسدّ حاجياتهم الأساسية. وما زالت أزمة الغاز مستمرة في القطاع، ما يدفع محطات التعبئة لأن تعتمد 6 كيلوغرامات بدلًا من 12 كيلوغراماً للأسطوانة.

سوريا «نوستالجيا» لعناوين في ذاكرتنا فقط

تحثُّ شركات التأمين الخاصة خطواتها نحونا. لا تزال تبحث عن لقمتها داخل أمعاء الحرب. تقصد هذه المرّة جيوب الخائفين، تدعوهم في رسائل مقتضبة تصل هواتفهم المحمولة إلى التأمين ضد قذائف الهاون الطائشة و «الإرهاب»، تدمغ نهاية رسائلها بعبارة «بكرا أحلى»، وهم لا يصدّقونها، يعرفون بأنها تشتري خوفهم وحسب. مثل هذه الرسائل لا تصل إلى السوريين خارج مناطق سيطرة النظام. فمن يؤمن عليهم هناك من غارة جوية أو من رشقات مدفعية؟.. لا أحد. الباقون منهم لا يصدّقون عبارة «بكرا أحلى»، ولا أحد يدسّها لهم في يومياتهم. بيننا وبينهم إذاً تقف حدودٌ فاصلة، خطوطٌ زلِقة كرغوة صابون، تطلّ علينا كأنها جغرافيا زائفة، متعجرفة وبعيدة في آن، لا نعبر إليها إلا من دروب الذاكرة فقط، مرتدين أعذاراً لائقة من الحنين. نتمرّن على بقاء سوريا حيّة في عقولنا على الأقل، حمولة كاملة من العاطفة نبسطها أمامنا كل يوم تقريباً، نستردّ خطانا من دروب حفظناها، نتفقد رائحتها ثم نعيدها إلى أماكنها، وربما لا نقوى إلا على فعل ذلك فقط.

«تدمر» خلطة من اتجاهٍ واحد

كنّا نقصد تدمر من طريقها الوحيد الذي يصلها بدمشق، طريقٌ مضجرٌ باتجاهين متصلين، تظلّ عيوننا ناعسة، تتعثر بسلسلة جبال القلمون الجرداء حتى نصل إلى المدينة الساحرة، تلتقطها حواسنا فجأة خضراء وسطَ شحوب يحيطها من كلّ الجهات. الطريق منها إلى حلب أسهلُ، يقولون لنا أوتوستراد مريح باتجاهين، فنتحسّر على طريق دمشق ـ تدمر الضيّق بما يحمله من شبهات موت لا تنقطع. يزول عرق تعبنا بمجرّد رؤية الآثار المغروسة إلى جوّار أشجار النخيل، قبل أن تجمعنا يد الدليل السياحي في بهو الفندق، فنلحق به إلى تحت قوس النصر، ثم إلى معبد بعل، بعضنا يركب الجمال ويتصور فوقها قرب المسرح، ثم يأخذوننا إلى المدافن التدمرية. وفي المساء نصعد بالحافلة إلى قلعة فخر الدين المعني، نطلّ على المدينة من فوق. وفي الليل نسهر داخل مطعم يتكئ بتفاصيله على صنوف «أنتيكا» مجمّعة من كل الجهات، نشرب العرَق، ونسمع غناءً عذباً من فرقة تدمرية، نراقب النيازك وهي تحكّ بشرة الليل ونحن عائدون إلى الفندق. نتذكر الآن تدمر، ننبش صورها الفوتوغرافيّة من جيوب خزائن ملابسنا، غير مصدقين زوال قوس النصر ومعبدي بعل وبعلشمين من أماكنهم، بعدما محاها تنظيم «داعش» في شهر تشرين الأول / أكتوبر من العام الماضي بأصابعٍ من الديناميت. دخَل المدينة واحتلّها، ثم قضمَ تاريخاً عمرُه ألفا سنة.

انزلاق حلب عن قلعتها

تدير ظهرك إلى المدينة القديمة. أمامك تنبتُ قلعة حلب، تختار طاولة وتجلس في مقهى رصيف، تختار القهوة، ويصلكَ مذاق حجارة القلعة وهي تستطيل فوق تلة ترابيّة تزنّرها. لا تحفظ ذاكرتك أسماء الشوارع. ربما جُئت من ساحة سعد الله الجابري بسيارة أجرة، وستعود بسيّارة أجرة إلى الفندق الذي تنزل فيه، وبالكاد تحفظ اسمه. تذكّرك حلب القديمة بدمشق القديمة، لكنكَ ستحبّ حلب أكثر، تتجوّل في أسواقها القديمة، تصل حيّ الجلوم، يصير الجامع الأموي في حلب أمام عينيك، يقولون لك إنّ رفات النبي زكريا داخل الجامع، تقول في نفسك: وفي الجامع الأموي بدمشق مقام ليوحنا المعمدان وهو ابن زكريا. تُلقي المصادفة حملها عليك، تتفرّس الدهشة بوجهك وأنتَ في طريقك إلى حقيبتك تهمُّ بالمغادرة. قد تتأبط حواساً إضافية من حلب، تعيدها معك إلى بيتك، فأنتَ شقيقُ هذا التاريخ.

لكن حلب ستعود تطلّ عليك في السنوات الأخيرة بغير صورتها في ذاكرتك. تراها منهكة على شاشات التلفاز، ينقبض قلبك في شهر نيسان / أبريل من العام 2013 حين أسقطت آلة الحرب مئذنة الجامع الأموي بحلب، وتراشقَ الجميع التهم حينها. لاحقاً تهاوى جزء من سور القلعة، قالوا إن مقاتلي «الجبهة الإسلامية» فجرّوا الأنفاق التي حفروها تحت الأرض واختفوا. تتحايل على نفسك، تقول لها بأن ذاكرتك محصّنة ضد التفجير. لكنها تصاب بالشظايا على الأقل، تعلم ذلك، وتستطيع تحسّس مكانها بأصابعك لو شئت.

صيدنايا ومعلولا وجهان على حجر

الذاهبون إلى معلولا في 14 أيلول / سبتمبر من كل عام للمشاركة في احتفالات عيد الصليب، يعبرون دائماً الفجّ الصخري الشهير. تتمرّغ عيونهم في رطوبة البيوت المثبّتة قوائمها إلى الصخور، وهم يصعدون إلى دير القديسة مار تقلا، أو وهم يقصدون دير القديسين سركيس وباخوس. ينتظرون حلول الليل ليذوبوا في غناء خفيف تصاحبه ظلالُ الترانيم الدينية. تبتهج قلوبهم أولاً، ثم يحرقون الإطارات المطاطيّة. يلقون بها من قمم الصخور ويتركونها تتدرج إلى أسفل، ثم يعودون إلى الغناء. قد يعرّجون على صيدنايا أثناء عودتهم إلى دمشق، أو يكونون قد مرّوا بصيدنايا قبل حضورهم عيد الصليب. المدينتان لهما نسبٌ متشابه، بالكاد يتذكّرون إحداها ولا يتذكرون الأخرى. مدينتان تسكنان جبالاً صخريّة، الذاهبون إلى صيدنايا يقصدون على وجه الخصوص دير السيدة العذراء، يقولون لهم إنهُ ثاني أقدس الأماكن الدينية عند مسيحيّ الشرق بعد كنيسة القيامة في القدس.

يستنطقون ذاكرتهم لاحقاً، يتفقدونها بعد شهر كانون الأول / ديسمبر من العام 2013، حين دخلت «جبهة النصرة» مدينة معلولا، وقد أمّت حسّياً «المختلف» الديني عنها. خرّبت دير مار تقلا وخرّبت غيره. لا يعنيها عمر المدينة المقدّر بنحو 15 ألف عام، فهي كما «داعش» تستقوي بمسلّمات إلغائية، تخاصم فيها الآخر «المختلف» عنها دينياً وتستخفُّ به.

الانغماس في الذاكرة

لم تجازف «جانيل ل. ويلسون» كثيراً (في كتابها «Nostalgia: sanctuary of meaning» الصادر عام 2005) حين اعتبرت أنّ الحنين إلى الماضي يساعد على استمرارية الهوية. تحدثت عن «نوستالجيا» رومانسية تتجاوز المعنى الظرفيّ للمكان، ولا تشوبها أيّ شبهات مرَضية تخصّ فرط التعلق العاطفي بالماضي. بذلك تكون قد وضعت معيار الحنين ضمن تناسب طردي يزيد بازدياد التهديدات أو العقبات التي تنغّص وجدانَ الإنسان وعاطفته.

في سوريا اختبرنا هذا المعيار واقعياً. صارت الأماكن التي نعرفها والتي حذفها الدمار أو حذف بعضها، تحثُّ حنيننا صوبها، نشعر بأنها تخصّنا حسيّاً أكثر من سواها. نتشارك الحنين إليها مع من يعرفها. بهذا ربما نتحاصص ذاكرة جماعيّة من دون أن نعي. نعلم يقيناً أن التطاول على المكان، بصرف النظر عن هويّة المعتدي عليه، يعني بالضرورة التطاول على ذاكرتنا الفرديّة والجمعيّة في آن، يعني أيضاً احتلال بعضها، وإيذاء مكنونا العاطفي تجاهها، وقد اعتبر عالم الاجتماع الفرنسي Mauric Halbwachs أنّ عملية التذكر الفردية لا تنشأ ولا تتم إلا في إطار اجتماعي. هذا شرطها. وهذا قاده للربط بين الذكريات الشخصية للفرد وبين مجتمعه.. نخشى من أنّ يتقوّض المكان كلياً، فيصير عناوين في ذاكرتنا، أو عناوين لذاكرتنا فقط، ويصير الحنين إلى مكوّناته هو ملاذنا الوجودي. الملاذ الوحيد.. المتاح.

أيمن الشوفي
صحافي من سوريا

حلـــم..

شريف أبو العلا ـ مصر

arabi.assafir.com

المزيد على موقع «السفير العربي»
ـ موريتانيا: أسعار المحروقات وقود لاحتجاجات شعبية جديدة ـ أحمد جدو
ـ المفكرة القانونية، 15 شباط / فبراير:
* الاتفاق السياسي الليبي بعيون حقوقية ـ الزهراء لنقي
* هاشتاك «كلنا الهيني» وعريضة دولية تضامنية مع قضاة الرأي بالمغرب
ـ تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي ـ Assafir Arabi
ـ تواصلوا معنا على «تويتر»: @ArabiAssafir

.. بألف كلمة

قليل من الأمل

لماذا هذه الصّور؟ أحياناً أشكّ في كون شارة النّصر قد أصبحت «كليشيه» فأحاول الابتعاد عنها، لكن عندما يرى المرء الأطفال وهم يقفزون أمامه في الشارع رافعين أصابعهم، يعرف أنّ هناك أشياء تولد بالفطرة ولا تحتاج إلى تعليم... هذه أصابع غير متصنّعة وثابتة مثل الطفولة.

(تصوير: محمد بدارنة ـ فلسطين)

مدونات

#أدعم_الناديم

لأول مرة في تاريخ القضاء المصري تتمّ الاستعانة بتقرير طبي نفسي بجانب تقرير الطب الشرعي كدليل إثبات على إدانة جلادين بالتعذيب.. كانت الإشارة في حيثيات الحكم التاريخي الصادر من محكمة جنايات الإسكندرية في 7 نوفمبر 2009 بإدانة عقيد شرطة، أكرم سليمان، بالسجن خمس سنوات لتعذيبه المواطن رجائي سلطان المعوق ذهنياً وإصابته بالرأس بعاهة مستديمة يستحيل برؤها وهي فقد جزء من عظام الجمجمة والتي تقلّل من قدرته وكفاءته على العمل بنحو 50 في المئة. المحكمة ذكرت اسم «مركز الناديم» في حيثيات الحكم خمس مرات كمصدر من مصادر الوصول للعدالة. في خمس فقرات مختلفة من الحكم إشارة إلى التقرير الطبي النفسي الصادر منه الخاص بحالة الضحية. وتأكّد بعدها الحكم في النقض وهي أعلى محكمة مصرية من أول جلسة، وتمّ رفض طعن الضابط المتهم وأصبح الحكم باتاً لا يجوز الطعن فيه بأي شكل.

«الناديم» في وجدان أبنائه وكل مَن عمل فيه (وفخر لي بالعمل فيه لخمس سنوات قبل تفرّغي لتأسيس الحقانية) وسيظل الناديم سنداً لكل الموجوعين وقبلة ضحايا التعذيب وباعتراف موثق من محكمة الجنايات ومؤيّد من محكمة النقض.

#الناديم_تاريخ_لا_يمكن_محوه، #متضامن_مع_مركز_الناديم

من صفحة Mohamed Abdelaziz (عن فايسبوك)

دفاعاً عن أحمد ناجي

من البيان المشترك لمواقع «زائد 18» و «مدى مصر» و «قل» و «زحمة»:

ببالغ القلق تابعنا الحكم على الروائي والصحافي أحمد ناجي بالحبس لعامين، وذلك لنشره فصلًا من روايته ارتأت المحكمة أنه «يخدش الحياء العام».

تصور المثقفون والأدباء مطولاً أنهم بعيدون عن جمهورية الخوف التي تحكمنا، وأن حرية الإبداع مكفولة، خاصة في ظل المواد التي تتعهد بحمايتها في الدستور. ولكن الإشارات على انتهاكها صارت واضحة لكل عين، من الحكم على الباحث إسلام البحيري، وعلى الشاعرة فاطمة ناعوت، ثم على ناجي. وهكذا فلم يعد المثقفون بمنأى عن كل عواصف المنع والمصادرة والحبس. أتى الحكم الأخير على ناجي ليبث الخوف مجدداً في قلوب الأدباء والمثقفين، وليشكل دليلًا ساطعاً على أن ما يسري على غيرهم يسري عليهم.

ولكن، وهو الأهم، كان الحكم الأخير برهاناً على أن الدولة تحاول بكل ما أوتيت من قوة تدمير عقول أبنائها، تخويفهم وحبسهم وتطويعهم في قالب واحد، وإن أعداءها ليسوا المعارضين السياسيين وقادة التظاهرات فحسب، وإنما أي شخص قادر على التفكير بشكل مختلف.

إنّ الأقلية الفاعلة التي ينتمي لها ناجي، الأقلية القادرة على التغيير وعلى طرح حلول جديدة لا تخطر ببال السلطات الشائخة، متوحّدة اليوم دفاعاً عنه، دفاعاً عن مساحتها الخاصة من الخيال التي لا تزاحم أحداً. ولن يهدأ لها بال حتى الإفراج عنه، وحتى تبرئة الخيال من تهمة «خدش الحياء العام».

عن موقع «زائد 18»

أمن اعتباطي في شوارع مصر!

«أنا معايا تلفون فبتمشي وانا بتكلم كعادتي. فيه أمين شرطة في شارع الفلكي سألني انت رايحه فين؟ قلتله بتمشى عادي بابتسامة، وبعدت عنه كمّلت ناحية شارع التحرير اتجاه باب اللوق.

سيكا ولقيت إيد شديدة على كتفي، ويؤسفني أقول الإيد التانية تحت الإبط وحوله، انت إيه اللي وداكي هنا؟ بتمشي. كنت بتعملي ايه في شارع الفلكي وبتكلمي مين في التليفون؟

مقفلتش الخط خوفاً من تطورَ الأمر. بكلّم والدي، وأنا طالبة في الجامعة الأمريكية واتفضل الكارنيه والبطاقة والشنطة فتشها براحتك خالص، ربنا يعينكم.

لا! الكارنيه ده مش قانوني وبطاقتك دقهلية، والساعة عشرة مش في بيتك ليه؟ ما انا مروّحة، وانا من منصورة وهنا عشان طالبة زي ما قلت لحضرتك، وبتكلم في التليفون زي أي حد. مقفلتيش الخط ليه؟ بتكلمي مين تديله تفاصيل المكان، والكارنيه ده أنا مش معترف بيه! اتفضل معايا للأمن هم لسه ممشيوش ويعرفوني وهيأكّدولك إن ده كارنيه الجامعة.

مشي قدامي. الأمن: أيوه يا أستاذة مي، فيه مشكلة؟ أه نعرفها بتدرس هنا. شاف مكنة تصوير في أوضتهم أخد بطاقتي وكارنيهاتي كلها وصورهم وأخد بطاقتي وفيزا البنك وقاللي إنت ممنوعة من الحركة والسفر جوه وبره مصر لحد ما اتحرّى عنك. أعمل إيه في المرار ده!

عن صفحة مي عبد الغني، صحافية بموقع أصوات مصرية (من فايسبوك)